

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الدول العربية: تقييم أولي¹

أوليفيا أورتوكو، منسقة البرنامج الاقتصادي والأعمال- البيت العربي
خابيير ليساكا، باحث في المرصد الاقتصادي والاجتماعي - البيت العربي

مقدمة

تعاني الدول العربية، مثلها مثل مناطق أخرى في العالم، من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. إلا أن تداعيات الأزمة ودرجة تأثيرها تتباين باختلاف الدول والقطاعات.

العالم العربي لا يعتبر واقعا متجانسا، بل أن الخصائص الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية والسكانية والثقافية لكل دولة تجعل منها منطقة ممتدة لفة تماما، غير متجانسة وذات طبيعة مركبة، والأوجه المتعددة للأزمة في دول العالم العربي تبرز هذا التباين.

إن انهيار الأسواق المالية العالمية في سبتمبر (أيلول) 2008، كان له في البداية تأثيرا نسبيا على بعض الدول العربية، وذلك وفقا لدرجة انفتاحها الاقتصادي ومدى مشاركتها في الأسواق المالية الدولية. إلا أن تراجع الطلب العالمي، المتزايد على مدى عام 2009، له تداعيات هامة على بعض البلدان والقطاعات. وقد انتقل هذا التراجع إلى المنطقة العربية، من جانب، عن طريق انهيار المؤسسات المالية الدولية، مع ما يتبعه من قيود على الاستثمارات والائتمان، ومن جانب آخر، من خلال هبوط أسعار الوقود، وانخفاض التبادلات التجارية العالمية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالصادرات والسياحة والتحويلات المالية.

يشير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2009، إلى ثلاث آليات رئيسية لامتداد آثار الأزمة إلى المنطقة العربية: "انخفاض تحويلات المغتربين وتراجع الاستثمارات الأجنبية والصادرات"¹.

ونجد أن المنطقة العربية لم تتأثر بلزمة واحدة، بل عدة أزمات تسلط الضوء، من خلال جبهات مختلفة وبأشكال ودرجات مختلفة، على مشاكل هيكلية وتنموية هامة لم تحل بعد. وما زالت

¹ هذه الوثيقة، التي يصدرها البيت العربي ونادي مدريد، تقدم موجزا لأهم آثار الأزمة في العالم العربي، والتي تم استعراضها في المائدة المستديرة حول الأبعاد السياسية للأزمة الاقتصادية العالمية من منظور العالم العربي، التي نظمتها المؤسسات في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2009. تم تقديم الوثيقة في مؤتمر نادي مدريد السنوي، في 12 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2009.
¹ *Regional Economic Outlook: Middle East and Center Asia*، صندوق النقد الدولي، أكتوبر (تشرين الأول)، 2009، ص. 1.

المشكلة الرئيسية هي التبعية القصوى للصادرات النفطية، ولتقلبات الأسواق الدولية، نتيجة لانخفاض مستوى التصنيع والتنويع الاقتصادي في معظم هذه الدول.

أهم التحديات التي يمكن طرحها في هذا الاتجاه هي، من جانب، خلق نسيج إنتاجي ذي قدرة تنافسية، ومن جانب آخر، الرهان على إصلاح وتطوير نظم تعليم يسمح بإدراج هذه المجتمعات في مجتمع المعرفة العالمي، ويعمل على خلق فرص عمل للأعداد الهائلة مما لديها من الشباب.

وضع إيجابي نسبياً في المنطقة

عقب ست سنوات من نمو اقتصادي غير مسبوق، خلال الفترة المسماة بفترة "الطفرة النفطية الثالثة"²، تواجه المنطقة حالياً بطء نشاط النمو الاقتصادي، وذلك من منطلق موقف متميز نسبياً، من حيث الأصول والموارد المتراكمة.

ورغم استمرار تراجع توقعات معدلات النمو في المنطقة، مازالت المؤشرات أفضل من معظم المناطق الأخرى في العالم. وفقاً لتوقعات "وحدة الاستقصاء الاقتصادي" إيكونوميست إنتلجينس يونيت (Economist Intelligence Unit)، خلال عام 2010 ستحقق الاقتصادات العربية نمواً يصل إلى 4%، أي ما يعادل ضعف المتوسط العالمي.³ وتتفق هذه التقديرات مع توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن المنطقة، الصادر في بداية أكتوبر (تشرين الأول) عام 2009.⁴

اختلاف تداعيات الأزمة باختلاف الدول

تختلف رقطة بداية الأزمة تماماً باختلاف الدول العربية، فنجد أن في بعض الدول أدى هبوط أسعار المحروقات والسلع الغذائية إلى التخفيف من وطأة الأزمة، والتي أطلق عليها اسم "الأزمة الثلاثية"، أزمة النفط والماليات والأغذية (Food, Fuel & Finance)، حيث بلغت أكثر المراحل حرجاً في منتصف عام 2008، بينما في دول أخرى أدى إلى تراجع توقعات الإيرادات بشكل جذري. بل أكثر من ذلك، فاجأ هبوط النشاط الاقتصادي هذه الدول الأخيرة أثناء مرحلة تطوير خططها الطموحة للاستثمار والتنويع الاقتصادي، والتي سبق الإعداد لها خلال مرحلة الازدهار. إلا أن هناك دول أخرى تواجه الأزمة عقب فترة طويلة من الإصلاحات والتكيف الهيكلي وسياسات لتحرير الاقتصاد والتجاري، قامت خلالها بتخفيضات هامة في نظم المعونات الاجتماعية، إلى جانب الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد.

ستتوقف نتائج وأثار الأزمة في كل من هذه الدول على هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، واستراتيجياتها وخططها الإنمائية التي قامت بتطويرها خلال فترة النمو الاقتصادي السابقة للأزمة.

وقد أدى تعرض دول منطقة الخليج بدرجة أكبر لتقلبات الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ووجود مستويات أعلى من الاستثمارات العقارية القائمة على المضاربات بتلك الدول إلى إجراء تخفيضات هامة في موازنتها العامة.

² Ali AlKuwari, (2009) "The third oil boom. Preliminary reading of its causes and magnitude: The setting of the Gulf Cooperation Council (GCC)", *Contemporary Arab Affairs*, 2:2, 304-318.

³ *Middle East and North Africa. Regional overview, Economist Intelligent Unit* 2009.

⁴ *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*، صندوق النقد الدولي، أكتوبر (تشرين الأول) 2009، ص.1.

أثر تراجع أسعار البترول تأثيراً سلبياً خطيراً على دول نفطية مثل الجزائر والسعودية واليمن، بينما أدى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج إلى مواطنهم ، وتراجع معدلات الصادرات والسياحة إلى مواجهة دول مثل مصر والمغرب والأردن لموقف مالي واجتماعي معقد، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات البطالة بدرجة ملموسة، وخاصة بين الشباب، وبالتالي تقلص مصدر حيوي لموارد أسر كثيرة.

من جانب آخر، في دول مثل قطر، أول مصدر للنفط والغاز المسيل في العالم، آثار الأزمة تكاد تكون غير ملموسة، بينما في دول أخرى مثل الإمارات التي اعتادت على تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدل 15% سنوياً، شهد اقتصادها ركوداً ، بل سجل أيضاً معدلات نمو سلبية . نظراً لقلّة الضغط السكاني و توفر السيولة المتراكمة خلال سنوات الازدهار الاقتصادي، لم يؤدّ تباطؤ النشاط الاقتصادي إلى تراجع جوهري في مستوى معيشة المواطنين، على عكس التجمعات السكانية الكبيرة من المهاجرين من دول مجاورة، وبصفة خاصة من الدول الآسيوية.

على عكس ذلك، دول أخرى مصدرة للمحروقات، ذات تعداد سكاني أكبر ومستويات منخفضة من التصنيع والتنويع الاقتصادي وأقل استثمارات أجنبية، تواجه سلسلة من التحديت أدت الأزمة إلى تفاقمها، ومن بين هذه التحديات ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتهيش بعض القطاعات السكانية التي يمكنها أن تتحول إلى عوامل مسببة لعدم الاستقرار الاجتماعي.

إن انخفاض الإيرادات، سواء نتيجة لهبوط الإيرادات النفطية، أو نتيجة لتراجع الصادرات والتحويلات المالية و معدلات السياحة، سيفرض قيوداً خطيرة على مسارات وخطط التنمية القائمة، وسيؤدي إلى وجود تحديات كبيرة وبليلة اجتماعية وسياسية.

في هذا الاتجاه، تعتبر الأزمة اختباراً للسياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تطورها الدول ، واختباراً لمدى استقرارها وصلابتها، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم أداة عمل للإفادة بمعطيات موضوعية ومعلومات حول الأوجه والجوانب المتعددة لآثار الأزمة على العالم العربي. وأن تكون نقطة البداية لإجراء دراسة أكثر تعمقاً لآثار الأزمة على المنطقة العربية. كذلك تعكس الوثيقة الأفكار الرئيسية وأبعاد التحديات الاجتماعية والسياسية التي تطرحها الأزمة في الدول العربية ، من خلال مناورات الخبراء وأعضاء نادي مدريد، خلال المائدة المستديرة حول "الأبعاد السياسية للأزمة الاقتصادية والمالية: من منظور العالم العربي"، والتي نظمها البيت العربي مع نادي مدريد يوم 28 أكتوبر 2009 في مدريد.

أ. تأثير الأزمة المالية وتزامن أزمات مختلفة في الدول العربية

تعتبر السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، والتي شهدت "الطفرة النفطية الثالثة" المشار إليها سابقاً، خلال الفترة ما بين عامي 2002 و 2008، فترة إيجابية وخاصة بالنسبة لإيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، وبصفة خاصة دول منطقة الخليج. بلغت أسعار النفط والغاز أرقاماً قياسية ترجمت إلى نمو أسي في السيولة و زيادة احتياطيها. ولقد بلغ معدل النمو الفعلي لاقتصادات هذه الدول أكثر من 6% ، وقارب على نسبة 10% في بعض دول الخليج. نتيجة لذلك تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الدول.

كما حدث في فترات مشابهة، امتد الازدهار الاقتصادي إلى دول أخرى بالمنطقة، مما سمح بزيادة السيولة في الدول المصدرة للبترول لمواجهة مشاريع التصنيع والتنوع الاقتصادي والبنيات الأساسية، والتي أدت إلى زيادة الطلب على العمالة ونمو النشاط الاقتصادي، مما أثر بشكل

إيجابي للغاية على دول أخرى مجاورة . نتيجة لذلك، شهدت أيضا دول عربية غير نفطية نموا قويا لإجمالي الناتج المحلي، وارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي بها، كما يذكر التقرير الأخير حول التنمية البشرية العربية لعام 2009.⁵

أ.1. التأثير الأول للأزمة المالية: الصناديق السيادية والبورصة والبنوك

إن أول أعراض الأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من عام 2007 بانفجار أزمة الرهن العقاري (subprime)، وسرت عدوها سريعا إلى النظام المالي الأوروبي، وأساسا البريطاني، لم تبدُ لأول وهلة سببا يدعو لقلق العالم العربي . وقد أبرز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن النظام المالي العربي كان " قليل التأثير " بالأنظمة المالية العالمية، وبالتالي قليل التأثير بالأصول السامة ، الناجمة عن الأزمة الائتمانية والمصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من ذلك، عدة صناديق سيادية لدول منطقة الخليج، التي كانت تحتزن جزءا كبيرا من السيولة المتراكمة في هذه الدول خلال أعوام الطفرة، خرجت، إلى جانب صناديق أخرى في آسيا، لإنقاذ وإعادة رسملة بعض البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية المتضررة من أزمة القروض الرهنية رديئة التصنيف. ويقدر تدخل الصناديق السيادية خلال عامي 2007 و 2008 بأكثر من 100 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا . وقد ساهمت الهيئة الكويتية للاستثمار وجهاز أبو ظبي للاستثمار، مع هيئة استثمار سنغافورة (GIC) والأمير السعودي الوليد بن طلال بـ 14500 مليون دولار لإنقاذ مجموعة "سي تي غروب" (Citigroup) المصرفية الأمريكية، بينما ساهمت الكويت أيضا في إنقاذ ميريل لينش (Merril Lynch). وفي شهري فبراير (شباط) و يونيو (حزيران) استثمرت قطر كذلك في بنكي " باركليز" (Barclays) و"كريدي سويس" (Credit Suisse). وعندما أشهرت هذه المؤسسات إفلاسها في سبتمبر (أيلول) عام 2008 تسببت في تعرض الصناديق السيادية، التي حاولت إنقاذها قبل أشهر، لخسائر جسيمة.

إن تقدير مدى تأثير الصناديق السيادية بهذه الأسواق و بالأصول ذات المخاطر لم يكن أمرا يسيرا في البداية، نظرا لغموض هذه الصناديق . وفقا لتقديرات صحيفة "ذا أوبسيرفير" (The Observer) البريطانية، بلغت خسائر الصناديق السيادية في الخليج وآسيا في عام 2008 ما لا يقل عن 4 مليار دولار.⁶ وفقا للبيانات الأخيرة الصادرة عن وحدة الاستقصاء الاقتصادي (Economist Intelligence Unit)، بعض الصناديق السيادية، مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار تكبد خسائر بلغت ما يعادل 27% من رأس المال المستثمر.

تعديلات في السياسات الاستثمارية للصناديق السيادية

التعثر الذي شهدته معظم هذه الصناديق خلال الأزمة المالية كانت له عدة نتائج في إعادة تحديد استراتيجياتها الاستثمارية . من جانب، تتجه بعض الصناديق إلى استراتيجيات أكثر تحفظا، مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، بينما من جانب آخر، تقوم بتعديل طابع ومقصد استثماراتها والتي

⁵ حققت البلدان المنتجة للنفط النفع الأكبر لما جمعه من ثروات خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن البلدان العربية غير المنتجة حققت منفع كبيرة أيضا نتيجة للطفرة النفطية، من خلال تحويلات العاملين في البلدان المنتجة، ونمو الاستثمارات العربية البنينية ونمو معدلات السياحة والمساعدات من أجل التنمية.

Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries UNPD, p.109.

⁶ أوليفيا أوروثكو (Olivia Orozco) " أزمة وسيادة"، نشرة الاقتصاد والأعمال للبيت العربي، العدد رقم 9، 14 نوفمبر (تشرين الثاني) 2008.

كانت تتركز في أسواق مالية أوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، لتتجه نحو أسواق أخرى مثل أسواق الدول العربية ودول أخرى ناشئة، ونحو الاستثمارات المباشرة.

ونذكر مثالا لهذا التغير في الاستراتيجية الاستثمارية، وهو إعلان جهاز أبو ظبي للاستثمار، في 10 يونيو (حزيران) 2009، عن تأسيس أربعة صناديق استثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فيقترح صندوق الاستثمارات الإماراتي تحديدا تأسيس صندوق أسهم لهول مجلس التعاون الخليجي، وصندوق استثماري في دولة الإمارات العربية المتحدة، وثالث لسائر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و صندوق رابع للهول الهامية في شمال أفريقيا. وقد أشار رئيس مجلس إدارة المؤسسة بأن "الوقت مناسب" لتحول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مقصد لاستثمارات هذه الصناديق.⁷

وهذا يؤيد توجهها بدأ خلال السنوات الأخيرة لفترة الازدهار الاقتصادي، حيث بدأت الصناديق السيادية تلعب دورا متناميا كصناديق للتنمية العربية.

تأثير الأزمة على أسواق البورصة والنظام المالي العربي

أدت الخسائر الجسيمة التي تكبدتها سواء صناديق الاستثمار السيادية أو رؤوس الأموال العربية الخاصة في الأسواق المالية بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إلى انتقال عدوى انهيار البورصة المروع، في سبتمبر (أيلول) 2008، إلى معظم أسواق الأوراق المالية في الشرق الأوسط. عقب إعلان بنك "ليمان براذرز" (Lehman Brothers) إفلاسه في 15 سبتمبر (أيلول) 2008، هبطت البورصة السعودية بمعدل 6.5% وفي الدوحة 7% والكويت 3.8% وأبو ظبي 4.35%.⁸ واضطرت بعض أسواق الأوراق المالية في الكويت للإغلاق عدة أيام لتجنب لحظات من الذعر.

على مدى العام الأخير، تبع انهيار الأسواق المالية في دول الخليج مسار موازيا لأسواق أخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية ترتبط بها بقوة. خلال الفترة من مايو (أيار) 2008 إلى يناير (كانون الثاني) 2009 شهدت كافة أسواق الأسهم العربية هبوط مؤشراتهما إلى النصف.

من جانب آخر، أقل الأسواق المالية العربية تأثرا، نسبيا، بهذه التقلبات كانت أسواق المغرب ولبنان والأردن، حيث تراوح معدل التراجع التراكمي خلال الفترة يناير (كانون الثاني) 2008 - مارس (آذار) 2009، ما بين 13 و28% على التوالي، وتجدر الإشارة إلى حسن أداء البورصة التونسية حيث بلغ معدل النمو التراكمي خلال نفس الفترة 18%.⁹

انتقال عدوى الأزمة إلى النظام المصرفي ونقص توافر الائتمان

هذه الخسائر، إلى جانب تراجع الاستثمارات وما تبعه من نقص في السيولة كان لها تأثيرات سلبية هامة على البنوك في منطقة الخليج. كما حدث في بلدان أخرى، اضطرت البنوك المركزية، ومن بينها البنك المركزي الإماراتي، إلى التدخل لضمان الائتمان والإيداعات. نتيجة لذلك منذ سبتمبر (أيلول) 2008 وحتى فبراير (شباط) 2009، تضاعفت حالات عدم ال ملاءة. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي تضاعفت هذه الحالات في البحرين تحديدا ثلاثة أضعاف، وبلغت الضعف في أبو ظبي.

⁷شيرة الاقتصاد والأعمال للبيت العربي، العدد 13، 18 سبتمبر (أيلول) 2009، ص 11.

⁸ هذه الأسواق المالية فقدت 160 مليار دولار من قيمتها في السوق خلال الفترة ما بين مايو (أيار) و سبتمبر (أيلول) 2008، أي بمتوسط 1600 مليون دولار يوميا. الاستقلال والأمل، أكتوبر (تشرين الأول) 2008.

⁹ Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia، صندوق النقد الدولي، مايو (أيار) 2009، ص.14.

على غرار ما حدث في أوروبا والولايات المتحدة، نلاحظ تزامن عدة عوامل عند اندلاع الأزمة المصرفية: من جانب، المبالغة الكبيرة في منح القروض خلال فترة الازدهار الاقتصادي، وبصفة خاصة القروض العقارية، ومن جانب آخر، توجه شديد نحو الاستثمارات في الأسواق الثانوية. وفقا لصندوق النقد الدولي، أدى انهيار قيمة العقارات وما تكبدته الشركات من خسائر جسيمة إلى تزايد الخطر المالي العام وحالات عدم الملاءة، مما أضعف ميزانية هذه البنوك.¹⁰

أ.2. نهاية الطفرة النفطية الثالثة: هبوط أسعار المحروقات

بدأ تراجع أسعار النفط خلال صيف عام 2008. إلا أنه خلال الفترة ما بين سبتمبر (أيلول) وديسمبر (كانون الأول) للعام ذاته تراجع سعر برميل البترول من 100 إلى 40 دولارا ثم شهد ارتفاعا طفيفا اعتبارا من فبراير (شباط) 2009 وإن استمر بنمط أكثر اعتدالا.

تمتلك الدول العربية 65% من احتياطي النفط العالمي و 45% من احتياطي الغاز. وتشكل صادرات الدول العربية من هذين المنتجين 50% من إجمالي الناتج المحلي و 80% من إيراداتها.¹¹ وبالتالي، أثر هبوط أسعار المحروقات بصفة خاصة على الدول المصدرة (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وليبيا والسودان واليمن)، حيث توقفت مؤشرات النمو المرتفعة فجأة، بعد استمرار أدائه الجيد خلال سنوات سابقة.

نتيجة لتراجع الصادرات و هبوط أسعار المحروقات، أعلن البنك المركزي اليمني أن إيراداته من الصادرات البترولية انخفضت بمعدل 75% في شهر يونيو (حزيران) الماضي. وفي يوليو (تموز) ذكرت أيضا مجلة 7-24 أن انخفاض الأسعار، إلى جانب خفض الإنتاج، قد يؤدي إلى تراجع إيرادات الصادرات النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل 43% في عام 2009.¹²

أ.3. تراجع الاستثمارات وانفجار الفقاعة العقارية

ويعتبر تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى طرق انتقال عدوى الأزمة المالية العالمية إلى البلدان العربية. فللأزمة التي شهدتها الشركات الأوروبية والأمريكية أوقفت الاستثمارات التي كانت تقوم بها هذه الشركات في الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة. يشير تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) عام 2009، إلى احتمال تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " بشكل ملحوظ خلال عام 2009". كما يشير التقرير إلى تعافي هذه الاستثمارات خلال عام 2010، وإن كان أقل من المستويات السابقة للأزمة الراهنة.¹³

هذا الأمر أثر بصفة خاصة على الأسواق العقارية لبعض دول الخليج وشمال أفريقيا. صحيفة "القبس" الكويتية نشرت في 17 سبتمبر (أيلول) 2009، أن الأزمة العقارية اضطرت دول الخليج إلى إلغاء ما لا يقل عن 675 مشروعا عقاريا في المنطقة، 75% منها في دولة الإمارات وخاصة في إمارة دبي.¹⁴ ودبي واحدة من الدول التي بلغت المضاربات العقارية بها أعلى مستويات خلال

¹⁰ نفس المرجع السابق، ص. 6.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص. 5.

¹² "متابعة الأزمة من خلال الدول العربية" نشرة الاقتصاد والأعمال للبيت العربي العدد 13، 18 أغسطس (آب) 2009، ص. 10.

¹³ 2009 MENA Economic Developments and Prospects Report، البنك الدولي، 3 أكتوبر (تشرين الأول) 2009، ص. 30.

¹⁴ القبس، 17 سبتمبر (أيلول) 2009.

الأعوام الأخيرة، و شكل البناء والقطاع العقاري 25% من إجمالي الناتج المحلي بها، وشهدت أيضا واحدا من أكبر معدلات تراجع أسعار المساكن.

من جانب آخر، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية غير المصدرة للنفط حوالي 11 مليار دولار، خلال الفترة ما بين عامي 2008 و 2009. ويعزي صندوق النقد الدولي هذا الهبوط إلى صعوبة الحصول على قروض وتمويل، إلى جانب نقص السيولة المحلية.¹⁵

وقد عانى قطاع العقارات في منطقة شمال أفريقيا أيضا من نتائج الركود الاقتصادي، كما حدث في المغرب، حيث القطاع العقاري كان قد حقق نموا ملموسا خلال الأعوام الأخيرة، نتيجة للمشاريع الاستثمارية الهامة التي قامت بتطويرها شركات أوروبية إلى جانب صناديق الاستثمار الخليجية.¹⁶ وفقا لصحيفة "الجريدة الأولى"، خلال عام 2009 انخفضت الاستثمارات الأجنبية في المغرب بمعدل 6%.¹⁷

إن تراجع النمو الاقتصادي المفاجئ في دول منطقة الخليج أثر تأثيرا سلبيا على الاستثمارات العربية البينية القائمة من قبل العديد من الصناديق الاستثمارية والشركات في منطقة شمال أفريقيا. إلى جانب المغرب، تعتبر الجزائر أيضا واحدة من الدول التي تأثرت بتراجع الاستثمارات العربية المشار إليه. شركة "إعمار" الإماراتية، من أكبر شركات البناء في الخليج، أعلنت في شهر يوليو (تموز) عن توقف نشاطها وإغلاق فرعها في الجزائر حيث سبق توقيع عقود لتنفيذ مشاريع بقيمة 20 مليار دولار.¹⁸ وتذكر جريدة "الحياة" أن هذه الشركة فقدت 351 مليون دولار خلال ثلاثة أشهر فقط في بداية عام 2009.¹⁹

4. أ. تراجع تحويلات المهاجرين بالخارج ومعدلات السياحة

إلى جانب تراجع الاستثمارات الأجنبية، واجهت بعض البلدان العربية مشككتين خطيرتين في المجال الاقتصادي: انخفاض تحويلات المهاجرين، في البلدان الغير مصدرة للنفط، وتراجع عدد السياح. ولهذه الظاهرة الأخيرة تأثيرا سلبيا على كافة الدول العربية، وبصفة خاصة على الدول الغير مصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها بدرجة أكبر على هذه الإيرادات.

انخفاض تحويلات المهاجرين بدرجة ملموسة

يرجع انخفاض التحويلات أساسا إلى أن آلاف المهاجرين فقدوا عملهم في أوروبا وفي دول الخليج. يشير البنك الدولي إلى أن البلدان العربية هي أكثر الدول التي واجهت انخفاض التحويلات في العالم، تليها دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

تحتل مصر المركز الخامس بين أكثر دول العالم استقبالا لتحويلات العاملين في الخارج، رغم أن التبعية الاقتصادية لهذه التحويلات أقوى في دول مثل السنغال والمغرب ولبنان واليمن، حيث تمثل نسبة أعلى من إجمالي الناتج المحلي بها.

¹⁵ Regional Economic Outlook: Middle East and central Asia، صندوق النقد الدولي، مايو (أيار) 2009، ص.19.

¹⁶ تحديدا، وكالة "رويترز" (Reuters) تقدر استثمارات دول الخليج في قطاع البناء والعقارات المغربي خلال الأعوام الأخيرة بما يقرب من 30 مليار دولار، "Industry trends and developments. Construction 2009"، بيزنيس مونيتور (Business Monitor)، 11 مارس (آذار) 2009.

¹⁷ الجريدة الأولى، 11 أغسطس (آب) 2009.

¹⁸ رويترز (Reuters)، 4 يوليو (تموز) 2009.

¹⁹ الحياة، 31 يوليو (تموز) 2009.

في حالة كل من المغرب وتونس، يأتي حوالي 80% من هذه التحويلات من قبل العاملين في دول أوروبية، بينما في مصر والأردن ولبنان، معظمهم (أكثر من 50%، و 60% في الأردن) يعملون في دول منطقة الخليج. بهذا، تعاني مصر والأردن ولبنان بطريقة غير مباشرة، وإن كان بنفس الخطورة، من نتائج الركود الاقتصادي في الدول المصدرة للمحروقات.²⁰

ذكرت جريدة "البيان" في شهر يونيو (حزيران)، نقلا عن تقرير المرصد الاقتصادي المصري، أن تحويلات العاملين المصريين في الخارج تراجعت بمعدل 15%، بينما ارتفع عدد هؤلاء العاملين العائدين من دول الخليج إلى 7000 عامل في مارس (آذار) 2009.²¹

أعلن البنك المركزي الأردني في شهر يونيو (حزيران)، أن تحويلات المواطنين الأردنيين العاملين في الخارج انخفضت بمعدل 3% للشهر الثاني على التوالي. وعلى غرار ما يحدث في مصر، تعتبر التحويلات من الم صادر الأساسية لإيرادات الأردن، إذ تفوق إجمالي المساع دات الخارجية التي يتلقاها البلد. وتعزي جريدة "الدستور" هذا التراجع إلى الاستغناء عن كثير من الأردنيين العاملين بالخارج، وخاصة في الدول العربية.²²

تراجع معدلات السياحة 18% في منطقة الشرق الأوسط واستقرارها في شمال أفريقيا

أما فيما يتعلق بالسياحة، فيشير تقرير أعدته منظمة السياحة العالمية في يونيو (حزيران) 2009، ويضم إحصاءات الأشهر الأربعة الأولى من العام، إلى أن معدلات السياحة في منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة هي أكثر المعدلات تراجعا على الصعيد العالمي، إذ تراجع عدد السياح الذين زاروا دول الشرق الأوسط بنسبة 18%.

ويؤكد تقرير البنك المركزي المصري الصادر في 17 يونيو (حزيران) أن إيرادات الدولة من السياحة انخفضت بمعدل 17.3% خلال الربع الأول من العام، مقارنة بنفس الفترة من عام 2008، وذلك على عكس دول شمال أفريقيا حيث حققت السياحة نموا بمعدل 6%.²³

أ.5. تراجع الصادرات

وأخيرا، أدى انهيار التجارة الدولية، الناجم عن الأزمة الاقتصادية، إلى تراجع الصادرات العربية بصورة خطيرة. فقد نتج عن الركود الاقتصادي وهبوط الطلب في أسواق بحجم الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة وآسيا، وهي الأسواق الرئيسية لصادرات البلدان العربية من السلع المصنعة والمحروقات، تزايد الانكماش الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشكل صادرات دول شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 80% من إجمالي صادراتها في بعض الحالات (80% بالنسبة لصادرات تونس، و 78 و 76 % بالنسبة لصادرات ليبيا والمغرب على التوالي).²⁴ توضح البيانات الأخيرة الصادرة عن مجلة "ذا إيكونوميست" (The Economist) في سبتمبر (أيلول) 2009، التدهور العام لميزان العمليات الجارية، وبدرجة أكبر نسبيا في دول الخليج، وإن حافظت بشكل عام على أرصدة إيجابية.

²⁰ مثال على ذلك، ذكرت صحيفة "القدس العربي" في 25 سبتمبر (أيلول) الماضي، أن 17000 عامل أجنبي غادروا الكويت خلال النصف الأول من عام 2009 كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية: القدس العربي، 25 سبتمبر (أيلول) 2009، ص.14.

²¹ البيان، 22 يونيو (حزيران) 2009.

²² البيان، 6 يونيو (حزيران) 2009.

²³ World Tourism Barometer 2009; United Nations World Tourist Organization، يوليو (تموز) 2009.

²⁴ European Neighbourhood Policy: Economic Review of EU Neighbour Countries، المفوضية الأوروبية، أغسطس (آب) 2008.

بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط تحديداً، انخفض رصيد ميزانها الموجب من 348 مليار دولار في عام 2008 إلى 62100 في عام 2009. وترجع هذه الظاهرة أساساً إلى أن الصادرات في 2008 بلغت ما يزيد على البليون دولار، بينما لم تزد عن 685800 مليون في عام 2009.

أما في المغرب، فنجد أن المصادر الرسمية تحافظ على موقفها المتفائل بالنسبة للتطور الاقتصادي في البلاد، بينما تعترف أيضاً بانخفاض إيرادات الدولة عن الصادرات والسياحة والتحويلات المالية من قبل العاملين بالخارج. ويذكر تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، أن خلال الربع الأول من عام 2009 تراجعت الصادرات المغربية بمعدل 5%، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 36%، بينما هبطت التحويلات بمعدل 11%، وتراجعت معدلات السياحة بنسبة 14%.²⁵

ب. البطالة بين الشباب: أكبر تحدي اجتماعي لمواجهة الأزمة

لم تؤثر الأزمة الاقتصادية على العالم العربي بنفس الدرجة. بل أن الأرقام الماكرو اقتصادية لا تعكس التأثير الفعلي للركود الاقتصادي على مواطني البلدان العربية. إن تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من 10% لم يؤدي إلى هبوط مستوى المعيشة أو السلام الاجتماعي للمواطنين الإماراتيين. على الرغم من ذلك، قد يسفر انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر بمعدل 0.1% عن وجود تحديات اجتماعية هامة. ولقد حذر البنك الدولي من هذا الموقف ومن الخطر الذي تواجهه عدة دول عربية إذا تجمعت الأزمة الاقتصادية بها إلى أزمة اجتماعية.

نصيب الفرد من الدخل القومي: نقاط بداية مختلفة لمواجهة الأزمة، والضغط الديموغرافي

كما أشرنا سلفاً في المقدمة، لم تنطلق كافة الدول العربية من نفس نقطة البداية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. الأرقام الدالة على نصيب الفرد من الدخل القومي، وإن كانت لا تضمن توزيعاً عادلاً أو متزناً للثروات، إلا أنها تسمح بتقييم مستوى المعيشة العام للمواطنين. في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن ملاحظة كيف أن نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول المختلفة بنفس المستوى، بل أيضاً يفوق معدلات دول أعضاء في منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية (OECD). وهكذا، رغم أن الأزمة المالية خفضت بدرجة ملموسة مستوى احتياطي هذه الدول، نجد أن السيولة المتراكمة خلال سنوات الازدهار الاقتصادي، وكذلك مستوى البنات الأساسية بها ورأس المال، إلى جانب قلة الضغوط الديموغرافية سمحت لها بمواجهة الركود الاقتصادي من موقع ثقة نسبية.

وهناك اختلاف كبير بين وضع كل من قطر واليمن، ويمثلان أكبر وأصغر معدلات لنصيب الفرد من الدخل القومي على التوالي. في هذا الاتجاه، الدول ذات الدخل المرتفع، 20000 دولار سنوياً (م عادل القوة الشرائية بالدولار PPP) (البحرين والكويت وقطر والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة)، هي الأقل تعرضاً للضغوط السياسية والاجتماعية، بينما الدول التي توجد داخل حيز الإيرادات المنخفضة فهي بالطبع الأكثر تعرضاً لتوترات اجتماعية محتملة أو لاضطرابات سياسية، وبصفة خاصة السودان واليمن وموريتانيا. وبين الحدين توجد الدول ذات الدخل المتوسط- المرتفع، وهي ليبيا ولبنان وعمان، وتلك ذات الدخل المتوسط- المنخفض، مثل الجزائر وجيبوتي ومصر والأردن والمغرب وسوريا وتونس.

²⁵ Le Maroc face à la crise financière et économique mondiale: enjeux et orientations des Royal Institute for Strategic Studies politiques، مايو (أيار) 2009.

تحدي البطالة

تعتبر معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب، من أهم التحديات التي تواجهها اقتصادات كثير من الدول العربية على المدى القصير والمتوسط. وفقا لتقرير التنمية البشرية في العالم العربي، تعاني الدول العربية مشكلة بطالة الشباب بشكل "متباين". إذ يصل معدل البطالة بين الشباب إلى ما يقرب من 30%، مما يدعو للقلق وبصفة خاصة في دول مثل الجزائر، حيث يصل معدل البطالة بين الشباب إلى 45%.

ومعدلات البطالة التي تدعو إلى القلق أيضا، وإن كان بدرجة أقل، في دول أخرى مثل السعودية ومصر، حيث تبلغ نسبة الشباب العاطل 25%، كما يوجد في هاتين الدولتين، مثلهما مثل الجزائر، نسبة مرتفعة جدا من السكان الذين نقل أعمارهم عن 15 عاما، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مستقبلا.²⁶

في هذا الاتجاه، نشرت صحيفة "البيان" في يونيو (حزيران) 2009 أن معدلات البطالة في مصر قد تنطلق في 2010، ويتفق هذا الرأي مع توقعات اتحاد العمال المصريين في الخارج، الذي يعتبر أن تأثير الأزمة على اليد العاملة في مصر سيظهر بصورة واضحة في عام 2010.²⁷

وقد تعتبر البطالة والحاجة إلى خلق فرص عمل للسكان من الشباب الذين يتزايد عددهم، من أهم التحديات التي يواجهها عدد كبير من البلدان العربية. وهذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي يزداد تعقيدا في تلك الدول التي لا تعتمد على دخول من الصادرات النفطية، ولكنها تواجه ضغوطا سكانية. يجب خلق فرص عمل لسكان معظمهم من الشباب، وذلك على المدى القريب. وقد تكون حالة كل من المغرب ومصر أكثر الأمثلة وضوحا لهذا الوضع. إن البطالة والامية تطرحان مشاكل خطيرة للغاية بالنسبة للقطاعات السكانية الأكثر فقرا، ونعني بها المهاجرين في منطقة الخليج، وهم أكثر المتضررين نتيجة لإجراءات التقشف لمواجهة الأزمة، وتراجع معدلات الـ توظيف والتحويلات المالية من قبل العاملين في الخارج.

وهناك بلدان أخرى منتجة ومصدرة للنفط، ولكنها ذات دخل متوسط ويشكل الشباب نسبة عالية من تعداد سكانها، مثل الجزائر أو السودان، وهذه الدول ستواجه تحديات مماثلة.

من التحديات المرتبطة بالبطالة أيضا احتمال زيادة الفقر. وفقا لتقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام 2009، الدول العربية مقارنة بدول أخرى نامية ذات مستويات دخل و تنمية بشرية مماثلة، عليها أن تحقق نتائج أفضل بالنسبة لمؤشرات الفقر.²⁸

الأزمة الاقتصادية وما تبعها من عجز في الموازنة العامة يمثلان خطرا على خطط التنمية والاستثمارات العامة ومسارات التصنيع، كما يهددان السياسات الاجتماعية وسياسات التعاقدات الحكومية. إن زيادة البطالة قد تكون أكثر التداعيات التي يمكنها أن تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية، وخاصة في تلك الدول حيث نصيب الفرد من الدخل القومي أدنى، وظروف التنمية البشرية بها أقل مستوى.

ج. الخط الإنمائية العامة والتوقعات إزاء الأمة

²⁶ Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab

Countries، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص.109.

²⁷ Impacts of the Global Financial Crisis on Egyptian Workers, Fifth Report. Center for Trade

Union & Workers Services (Egypt) يوليو (تموز) 2009

²⁸ Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab

Countries، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص.115.

عقب تأثير هذه الأزمات المتوالية أصبح الوضع الاقتصادي والضريبي للدول العربية ضعيفا للغاية. على الرغم من ذلك، يمكننا القول ، بصفة عامة، إنه على غرار الوضع في دول أخرى، الاستثمارات العامة في مجالات البنية الأساسية والخدمات والطاقة، جاءت لتعوض تراجع الاستثمارات الخاصة، وبصفة خاصة الاستثمارات الأجنبية وليس فقط في الدول المنتجة للنفط.

نلاحظ استمرار وتوسع مشاريع توسيع الطرق البرية والموانئ البحرية والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء، وغيرها في المغرب والجزائر والسعودية ودول أخرى في منطقة الخليج . وإن كانت هذه الاستثمارات ستسبب ضغوطا على عجز الموازنات العامة، وخاصة في البلدان المصدرة، والتي كانت تتوقع الاعتماد على إيرادات أكبر، نظرا لتطور الأسعار في سوق المحروقات، من المنتظر أن يعمل الاحتياطي المتراكم على تجنب اللجوء إلى الديون الخارجية.

وفقا لصحيفة "ذا إيكونوميست" (*The Economist*)، تواجه الجزائر، التي تمكنت من إلغاء ديونها الخارجية، عجزا في الموازنة من جديد يشكل 4% من إجمالي الناتج المحلي، رغم أن "بزنيس مونيتور إنترناشيونال" (*Business Monitor International*) كانت تتوقع أن تشهد الجزائر أكبر معدلات عجز للموازنة خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، أي 10% من إجمالي الناتج المحلي). من جانب آخر، وفقا لتوقعات وحدة الاستقصاء الاقتصادي (*Economic Intelligence Unit*) في شهر فبراير (شباط)، قطر والإمارات هما الدولتان الوحيدتان في منطقة الخليج اللتان لن تعودا إلى مواجهة عجز الموازنة.

دلائل الانتعاش الاقتصادي ومراجعة لنماذج تنموية: بعض دروس الأزمة المالية

بعض المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في أكتوبر (تشرين الأول)، بدأت تؤكد بعض دلائل الانتعاش الاقتصادي. في حالة الشرق الأوسط " نتيجة لتعافي الأوضاع المالية في المنطقة وارتفاع أسعار السلع (وبصفة خاصة النفط)"²⁹ ويشير الصندوق أيضا إلى تحسن التوقعات للشرق الأوسط " بفضل استقرار الاقتصاد العالمي، وكذلك ارتفاع أسعار المحروقات من جديد." إلا أنه يبيّن إلى أن الظروف ما زالت "معقدة"، وأضاف أن الخطر الرئيسي يكمن في أن هذه الدلائل الطفيفة للنمو الاقتصادي قد لا تكون حقيقية ولا مستدامة، مع تعرضها لعواقب تراجع محتمل في أسعار النفط مستقبلا.

ويبيد البنك الدولي كذلك تحفظا في تقرير أصدره أيضا في شهر أكتوبر (تشرين الأول) حيث يشير إلى أنه إذا أرادت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (*MENA*) الحفاظ على هذا الانتعاش الاقتصادي على المدى البعيد، يتحتم عليها الاستفادة من هذه الأزمة لمواجهة التحديات المعلقة في مجال المؤسسات والبنية الأساسية، والتي حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي خلال عقود مضت.

يكفي أن نلقي نظرة على تطور نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية خلال العقد الأخيرين لنثبت تبعية اقتصادها القسوى لتطور أسعار النفط . إن توالي تذبذبات المؤشرات الاقتصادية صعودا وانخفاضا، على هيئة أسنان المنشار، يعكس تقلب اقتصاد غير متنوع ويعتمد كلية على عوامل خارج نطاق سيطرته.

ويضيف البنك في تقريره أنه خلال السنوات السابقة للأزمة حققت دول منطقة الشرق الأوسط نموا اقتصاديا "هاما ولكنه غير بارز"، مقارنة بمناطق أخرى نامية، إذ يطابق ما حققته من نمو خلال التسعينات، كما أنه أقل مستوى من معدلات النمو في الثمانينات.

²⁹ *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia* ، صندوق النقد العالمي، أكتوبر (تشرين الأول) 2009.

وتشير التقديرات إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى حوالي 300 مليار دولار استثمارات خلال العقد المقبل لتغطية احتياجاتها الحالية من البنية الأساسية، وهي احتياجات ضرورية بصفة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، رغم الجهود القائمة في هذا المجال . وتقدر استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال البنية الأساسية خلال الفترة ما بين عامي 1998 و 2007 بما يقرب من 20% من إجمالي الناتج المحلي، وهو رقم ضئيل مقارنة باستثمارات الصين وكوريا الجنوبية (39% و 30% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي).

وقد اعترفت بعض دول منطقة الخليج بهذا العائق واتخذت التدابير لمواجهته . في عام 2009 رفعت المملكة العربية السعودية النفقات العامة في مجال البنية الأساسية بمعدل 36% لتصل إلى 60 مليار دولار، وخطتها الإنمائية على المدى المتوسط تشمل استثمارات بقيمة 400 مليار دولار في مجال البنية الأساسية خلال الأعوام الخمسة القادمة . كما أعلنت قطر والبحرين عن مشاريع استثمارية طموحة. ودبي، رغم آثار الأزمة القوية، تحتل مركزا متقدما بالنسبة لتوقعات استعادة نشاطها الاقتصادي.

إن دلائل التعافي الاقتصادي، التي بدأت تظهر خلال الأشهر الأخيرة في الدول العربية، بدون هذه البنية الأساسية الضرورية، وبدون تخفيف الإجراءات البيروقراطية، وبالتالي بدون مسارات للتصنيع والتنويع الاقتصادي، يمكن أن يذكرها التاريخ كمجرد طفرة أو " سن من أسنان المنشار " في رسم بياني بدلا من خط يدل على نمو إيجابي ومستقر ومستدام على مدى الزمن، نمو يليق باقتصاد ناشئ .

في إطار الوضع الراهن نجد أن هناك ضرورة عاجلة للتعلم في الإصلاحات والخطط التنموية التي بدأتها الدول في فترة الازدهار الاقتصادي، وذلك لتحديد من تبعيتها لتقلبات أسعار المحروقات وللأسواق الخارجية.

إن تنويع اقتصادي أكبر وتصنيع الدول هو جوهر تأسيس اقتصاد مستدام قادر على خلق فرص أكبر للعمل على المدى المتوسط.

د. الأبعاد السياسية للأزمة: سياسات وإجراءات للتنمية الإقليمية

رغم تباين الأوجه الاجتماعية والسياسية في المنطقة، أشار الخبراء أعضاء نادي مدريد، خلال المائدة المستديرة، التي تم تنظيمها في شهر أكتوبر بمقر البيت العربي، إلى سلسلة أولويات يجب العمل بها من منطلق سياسي على المستوى القومي والإقليمي والدولي، لتطوير نماذج للتنمية أكثر استدامة، ولاستعادة خطا متواصلا للنمو الاقتصادي في المنطقة على المدى القصير.

تتركز هذه الأولويات والتدابير في ثلاثة مجالات بصفة عامة: استراتيجيات إنمائية وإدارة الحكم وتكامل إقليمي وتعاون دولي.

د.1. استراتيجيات إنمائية وإدارة الحكم على المستوى القومي

رغم أن التقدم الاقتصادي المحرز خلال فترة التوسع الاقتصادي الأخيرة يعتبر حدثا إيجابيا، إلا أن إجمالي النمو في المنطقة لم يكن ذا أهمية كافية، وذلك فيما يتعلق بإمكانياته و ما أحرزته دول ناشئة أخرى من تقدم. بل أكثر من ذلك، أبرز مدى تأثير انهيار أسعار النفط والتجارة الدولية على الدول العربية استمرار تبعية قوية من قبل الاقتصادات العربية لتقلبات أسعار النفط وتطور الأسواق الخارجية.

لذا نجد ضرورة إدخال سياسات اقتصادية واستراتيجيات إنمائية جديدة بهدف التعافي من الأزمة وضمان مستقبل مستدام و مزدهر في المنطقة على المدى المتوسط، وبالتالي يتحتم مواجهة عدة إصلاحات وإجراءات لتحسين السياسات الاقتصادية ونظم إدارة الحكم في المجالات التالية:

1. التعليم والعمالة

البطالة، وخاصة بين الشباب، قد تكون من أكبر التحديات التي تواجه جدول الأعمال السياسي والاقتصادي للدول العربية الرائدة حاليا . إن تدهور الاقتصاد الفعلي وما تبعه من ارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب انخفاض مستوى معيشة المواطنين من شأنه توليد اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في بعض الدول، وخاصة في الدول ذات الح كومات الأكثر ضعفا مثل : فلسطين والعراق واليمن والسودان . إن خلق فرص أكثر وأفضل للعمل من ال تحديات الهامة التي تواجهها الدول الأكثر استقرارا، مثل الجزائر والمغرب والعودية، حيث تمثل زيادة السكان ضغوطا على المواطنين القادرين على العمل، ومنهم نسبة متزايدة من الشباب ذوي الكفاءات. إزاء هذه الوضع، تتضح لنا ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وتعليمية تتجه نح و دعم تنويع وتنمية ق طاعات الصناعة والخدمات والمعرفة ، وهي ضرورية لتأسيس اقتصاد إنتاجي ذي قدرة تنافسية وقادر على خلق 100 مليون فرصة عمل جديدة على الأقل خلال العقد المقبل.

2. تدخل الحكومات في الاقتصاد وبرامج التحرير الاقتصادي

خلال العقد الأخير، قامت معظم الدول العربية بتطوير مسارات لتحرير الاقتصاد، وبرامج هيكلية تهدف إلى انفتاح اقتصاداتها، ومواءمتها مع نموذج الاقتصاد العالمي والتجارة الحرة . إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة سلطت الضوء على بعض أوجه القصور في نظام السوق ذاتية التنظيم ، وأعدت بعض مةالأه إلى دور الحكومة التدخل في الاقتصاد . بهذه الطريقة، أدت الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى تدهور مسارات التحرير الاقتصادي، وكذلك السياسات الاقتصادية الانفتاحية المطبقة في الدول العربية. الأزمة لا يجب أن تكون حجة لاستئناف الإجراءات التدخلية، ولا إيقاف السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وفتح الأسواق . على الرغم من ذلك، على الدول أن تدخل إجراءات تضمن تغطية اجتماعية للقطاعات السكانية الأكثر فقرا، وخاصة بعد الأزمة . ودورها يجب أن يكون فعالا بصفة خاصة لخلق إطار قانوني وتنظيمي يتسم بالوضوح والشفافية ، ليضمن الأداء السليم للأسواق.

3. التنويع الاقتصادي والتصنيع ومجتمع المعرفة

أظهرت الأزمة الاقتصادية وجود مشاكل هيكلية مختلفة في الاقتصادات العربية . وتعتبر التبعية القصوى للإيرادات النفطية، و أيضا الافتقار للتنويع الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية المصدرة للنفط . وهناك مشاكل هيكلية أخرى وهي المتعلقة بعدم كفاية الإجراءات الحالية في مجال تطوير مجتمع المعرفة.

في هذا الاتجاه، هناك نقطة رئيسية وهي استثمار ما تدره الصادرات النفطية من إيرادات لتوليد مسار لنمو الاقتصاد الفعلي، بحيث ينعكس هذا النمو على خلق فرص عمل جديدة وبصفة خاصة بين الشباب.

ويعتبر تطوير التعليم للأجيال القادمة في الدول العربية، وتنشيط البحث وكذلك تنمية الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة أمرا "جوهريا". وأفضل وسيلة لتنمية رأس المال البشري العظيم في المنطقة هي دعم مجتمع المعرفة . في هذا المعنى، على الدول العربية رفع مستوى جودة النظم التعليمية، وكذلك تطوير وتعزيز المعرفة والبحث في القطاعات الناشئة مثل الطاقات المتجددة .

4. الديمقراطية والتنمية من خلال مشاريع صغيرة لإدارة الحكم

رغم أن الأزمة الاقتصادية الراهنة تعني مرحلة تحول في الدول العربية، يشير معظم الخبراء إلى أن الوضع الاقتصادي سيؤدي إلى تغييرات قليلة في نظم الحكم الحالية. فيما يتعلق بمسارات الديمقراطية في دول المنطقة، يرى الخبراء أن الأزمة الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة المطالبة بالشفافية والرقابة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة الصناديق السيادية. رغم ذلك، لا يبدو أن تزايد المطالبة بالشفافية سيحول إلى زيادة التوتر ورد الفعل الاجتماعي ضد الحكومات الحالية، ولن يغير الوضع الراهن في المنطقة.

إلا أن تعديلات صغيرة في إدارة الحكم على المستوى الوطني من شأنها التأثير في تطوير أكبر لمسارات إرساء الديمقراطية في المنطقة. هذه المشاريع الصغيرة تشمل مبادرات تحت على الشفافية والممارسات الجيدة للحكم، ومكافحة الفساد. وفقا لرأي الأستاذ طارق يوسف، عميد كلية دبي للإدارة الحكومية، أفضل وسيلة لدعم تغييرات إدارة الحكم ودعم مسارات إرساء الديمقراطية في المنطقة العربية تكون من خلال هذه المشاريع الصغيرة للإصلاحات الحكومية (Small Governance Projects). ويمكن توجيه هذه المشاريع على نطاق ضيق نحو مجالات مثل تشجيع الشفافية والحكم التشاركي، ودولة القانون، أو تعديلات صغيرة في إدارة المؤسسات.

على المدى المتوسط هذه المشاريع الصغيرة يمكنها أن تؤدي إلى تأثير كبير في تحسين نظم الحكم. ويمكن لأوروبا أن تكون شريكا هاما في هذا الاتجاه، من خلال تقديم المساعدة والتعاون في مجال تطوير هذه المبادرات الصغيرة لإدارة الحكم.

5. القدرة على التنبؤ والشفافية والتخطيط في السياسات الاقتصادية

لكي نعطي انطباع الأمن والاستقرار للمستثمرين والشركاء التجاريين و بالتالي لاستقطاب مشاريع استثمارية أجنبية على المدى البعيد، يتحتم وجود سياسة اقتصادية تعتمد على برامج وتدابير يتم تطويرها من خلال مسار يمكن التنبؤ بنتائجها، ويتسم بالشفافية. كل دولة في المنطقة عليها أن تصمم برامج وخططا اقتصادية خاصة بها، تنفذ وتنشر بوضوح وشفافية. وقد أبرزت هذه النقطة بصفة خاصة من قبل رئيس الحزب لثومة الإسبانية السابق، وعضو نادي مدريد، فيليبي غونزال (Felipe González)، الذي أشار إلى أن الفرص التي تقدمها الدول للاستثمار والنمو الاقتصادي تزداد كلما ازدادت القدرة على التنبؤ بنتائجها، وازدادت شفافتها وارتباطها ببرامج للإعداد والتنفيذ في إطار سياسات اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

د.2. الاندماج والتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي

من الضروري تحسين وإعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية للدول العربية على المستوى الإقليمي ودعم تعاون سياسي واقتصادي أفضل بين هذه الدول. عبد السلام بركة، السفير المغربي السابق لدى إسبانيا، والوزير السابق للعلاقات مع البرلمان، أبرز في كلمته أن الدول العربية "تحتاج إلى تكوين سياسة حوار حقيقية، سواء بين الدول العربية أو بينها وبين الدول المجاورة لها جغرافيا، تعتمد على إرادة صادقة للحوار والتعاون ولحل نزاعات الحدود التي عفا عليها الزمن والمتوارثة منذ عهد الاستعمار". وأشار فيليبي غونزال، من جانبه أيضا، إلى الأهمية الاستراتيجية للتعاون الإقليمي. وفقا لرئيس الحكومة الإسباني السابق، على الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتجه نحو دول شمال أفريقيا وتوجه استثماراتها إلى هذه المنطقة. في هذا الاتجاه، لم يبد السيد طارق يوسف تفاؤلا كبيرا وقال إنه على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بالفعل بدعم مشاريع عربية بينية لشركات مختلفة، إلا أن دول المغرب العربي توجد حاليا خارج نطاق هذا النشاط، وخاصة لأن المصالح الاقتصادية تتجه نحو

الشرق، أي إلى الصين والهند . من جانب آخر، كما أبرز طارق يوسف أنه على عكس م نقطة الخليج، فإن دول المغرب العربي أصبحت أقل تجانسا وأقل تماسكا.

هناك ضرورة لتعاون سياسي واقتصادي أفضل بين الدول العربية ، من أجل إدارة الموارد الطبيعية بشكل أكثر فعالية، والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية . في هذا الاتجاه، باستثناء مسارات التكامل التي تطورها دول مجلس التعاون الخليجي، هذه السياسات مازالت في ال دول العربية حلما لا سبيل إلى تحقيقه . تشكل التجارة العربية البينية 5% فقط من إجمالي التبادلات التجارية في العالم العربي، بينما تمثل السياحة بين الدول العربية بالكاد 10% من السياحة في المنطقة. في هذا الشأن، أبدى العديد من الخبراء تشاؤما وذلك للعوامل المختلفة التالية:

1 - توجه الاهتمام الاقتصادي نحو الشرق

كما يقول السيد طارق يوسف، يتدخل الثقل الاقتصادي لدول مثل الهند أو الصين في مسارات التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية. إن الاقتصاد العالمي يتجه حاليا نحو الشرق، مما يؤدي إلى توجه اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي أيضا إلى هذه الأسواق أكثر من اهتمامها بدول شمال أفريقيا.

في هذا الاتجاه، نجد أن دول الخليج ترغب في الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية كـ جسور بين أوروبا وآسيا، وذلك بتعزيز قدرتها الاقتصادية الإقليمية، على عكس دول عربية أخرى كان لها حتى الوقت الراهن نقل تجاري أكبر.

2 - الصناديق السيادية عناصر فاعلة جديدة للتنمية الإقليمية

خلال العقد الأخير، جمعت الصناديق السيادية العربية معظم السيولة الواردة من الصادرات النفطية. وكما أشرنا سابقا، جزء كبير من هذه السيولة كان يودع في صناديق أجنبية تكبدت خسائر فادحة إثر الأزمة المالية الراهنة، بدلا من استثمارها في مشاريع للتنمية الإقليمية والمحلية . ولذا، يتحتم على الصناديق السيادية العربية أن تعيد النظر في سياساتها الاستثمارية وتوجيهها نحو تحقيق نمو اقتصادي فعلي في المنطقة العربية ذاتها . بفضل هذا التغيير في الس لطة الاقتصادية، يمكن للصناديق السيادية العربية أن تصبح جهات أو عناصر فاعلة هامة للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

3 - إقليمية براغماتية منفتحة في مجال الطاقة

إذا أخذنا بعين الاعتبار المشاكل التي يطرحها مسار التكامل الإقليمي في العالم العربي، يمكننا أن نجد في نموذج المسار الأوروبي للتكامل مثلا لتطوير تعاون إقليمي ذي طابع براغماتي أو عملي.

قد تكون مجالات إدارة وتوزيع واستهلاك الطاقة موضع اهتمام مشترك و محدد في المنطقة ، ويمكنه أن يحدد هذا النوع من التعاون أو الإقليمية . لذلك، نظرا للوضع الراهن والنقاط المشار إليها بعالية حول وجود جهات فاعلة قريبة أو بعيدة ، أي مسار للتكامل قد يطرأ في المنطقة يجب أن يحافظ على انفتاحه على جهات فاعلة أخرى مثل تركيا وأوروبا وجنوب آسيا .

د.3. دور المنطقة العربية في الساحة الدولية

حالياً يفتقر العالم العربي إلى صوت واحد على المسرح الدولي . والافتقار إلى هذا الصوت المشترك، الذي يمكنه أن يتحدث بصورة مشروعة باسم كافة الدول العربية، يمثل عائقاً هاماً عند الدفاع عن احتياجات ومصالح المنطقة العربية لدى المؤسسات الدولية.

على الدول العربية أن تعين بصورة عاجلة ممثلاً لها جميعاً لدى أجهزة وهيئات مثل العشرين الكبار (G20)، أو أي محافل أخرى حيث تتخذ قرارات اقتصادية هامة بشأن المنطقة العربية على الصعيد الدولي.

هناك جانبان من شأنهما الإسهام في تحقيق إنجازات في هذا الاتجاه:

1 - تعاون أفضل وتكامل مع أوروبا والدول الناشئة

إن تعاون سياسي واقتصادي أفضل بين الدول العربية، وتوثيق العلاقات مع مناطق أخرى مثل أوروبا ودول ناشئة، من شأنه تعزيز موقف الدول العربية وتقوية تأثيرها على المراكز الدولية صانعة القرار .

أبرز فيليب غونثاليت بصفة خاصة مجال التكامل بين أوروبا والدول العربية ، الذي قد يصل إلى درجة الكمال. إن العالم العربي وأوروبا منطقتان متكاملتان تهدفان إلى التفاهم والتعاون المتبادل . في هذا المعنى، تحتاج أوروبا إلى التزام أكبر تجاه المنطقة العربية ، إلى جانب دعم التنمية المستدامة والمستقرة على المدى البعيد .

كما أبرز عبد السلام بركة، سفير المغرب السابق لدى إسبانيا، أهمية " تنفيذ الديناميكية الضرورية لكي تقيم الشعوب المتوسطة علاقة تعاون جديدة أساسها الاحترام المتبادل والتخطيط للمستقبل".

وعلى الدول العربية، من جانبها، أن تحسن سياساتها وعلاقات التبادل بينها وبين الأسواق الخارجية، إلى جانب أوروبا، ومع مناطق نامية وناشئة أخرى، مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا.

2 - المحروقات: أداة للسياسة الدولية

رغم أن هبوط أسعار المحروقات كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الأزمة في الدول العربية، خلال الأشهر الأخيرة ارتفعت أسعار النفط من جديد ليصل سعر البرميل إلى 70 دولاراً. وترى معظم التوقعات أنه خلال عام 2010 سيستمر ارتفاع سعر البترول، مما سيؤدي إلى استرداد الدول العربية المنتجة للنفط لوضعها الهام على المسرح الدولي . ويجب استغلال هذا الوضع لتطوير دور فعال من أجل تحديد نموذج تنموي عالمي أكثر استدامة واستقراراً .

وعلى عكس ذلك تماماً، يجب ألا يكون تعافي الأسعار ذريعة لنسيان أو إغفال التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية، والعمل على الحد من التبعية للمنتجات النفطية، وأيضاً محاولة التخفيف من حدة الآثار السلبية للتغير المناخي، وضمان الأمن الغذائي.

مراجع:

Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, FMI, May 2009

Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, FMI, September 2009

2009 MENA Economic Developments and Prospects Report, World Bank, October 2009

Middle East and North Africa: Regional overview, Economist Intelligence Unit,

September 2009

“Q&A on the Global Financial Crisis and MENA”, World Bank, April 2009

Arab Human Development Report 2009, UNDP, July 2009

The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, September 2009

Doing Business 2010. World Bank, September 2009

World Tourism barometer 2009, United Nations World trade organization, July 2009

Impact of the Global Crisis on Neighbouring Countries of the EU. DG ECFIN, European Commission. June 2009

European Neighbourhood Policy: Economic Review of EU Neighbouring Countries, DG ECFIN, European Commission, August 2009

Casa Árabe Economic and Business Bulletin, n°9-13, 2008-2009

صحف ووسائل إعلام عربية مختلفة

قام بالترجمة إلى اللغة العربية بتكليف من البيت العربي:

Al Fanar Traductores

